

# اقتصاد

## فوق الطاولة

### أهو إخفاق أم عدم تناغم؟

عامر شهدا

يعاني الاقتصاد السوري اليوم من التضخم والبطالة بشكل خطر إضافة إلى ضعف في السياسة النقدية التي من المفترض أن تكون المحدد الأول لنجاح الحكومة في القضاء على مثل هذه المشاكل حيث تم اعتماد النظام الاقتصادي الذي يعتمد على آلية السوق أي نظام الاقتصاد المفتوح أو الحر فقد تم التدخل المباشر من خلال طرح كميات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، تم اتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال سحب كميات من العملة الوطنية لخفض المعروض منها تبعها تغيير في معدلات الفائدة، هذه الإجراءات لم تستطع أن تثبت سعر الصرف منذ عام ٢٠١٢ ولغاية تاريخنا هذا، تبعها عدم تمكن القاشمين على السياسة النقدية من بث الثقة بالعملية المحلية، وما لحق ذلك من قرارات كان لها أثر سلبي في العملة المحلية وعلى القطع الأجنبي. السؤال: هل النظام الاقتصادي في سورية نظام اقتصادي مفتوح يعتمد آلية السوق؟ وهل كان السوق قد نضع بشكل يسمح باعتماد مثل هذه الإجراءات؟ ما نعلمه أن النظام الاقتصادي في سورية نظام مركزي يفرض القيود في معاملاته الجارية من حيث الانفتاح الاقتصادي. ومثل هذا النظام يجعل الأسواق أكثر تجاوباً لأي إجراء وذلك بسبب سيطرة الحكومة الكاملة على الأمور النقدية. وما يساعد أيضاً على ضبط السعر أن سوق العملات الأجنبية صغير ومحدود. فطرح كميات مدروسة من القطع الأجنبي في السوق (منع تهريب العملة أو خروج العملة المحلية إلى الخارج وطرحها بأسعار منخفضة ووضع القوانين المناسبة لمنع عملية إغراق العملة المحلية في الأسواق المجاورة. هذه الأمور مجتمعة كفيلاً في حماية العملة المحلية). والسؤال: بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ من لدية الرقم الصحيح للكلفة النقدية التي خرجت من البلاد عن طريق التهريب أو عن طريق اللاجئين؟ وأقع الحال يشير إلى أن العملة المحلية أصبحت خارج نطاق السيطرة ما أفضل الإجراءات التي كانت تتخذ للحفاظ على سعر صرف ثابت، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه التدابير والإجراءات لا يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل لأنها تؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد كله وقد صدقنا انعكاساتها السلبية التي ترجمها ارتفاع الأسعار وذلك لعدم تزامن هذه التدابير مع سياسات اقتصادية تؤمن استقرار سعر صرف العملة وضبط الأسعار بشكل حقيقي. ونتيجة التوغل بهذه التدابير والإجراءات والسياسات والافتقار إلى رؤية وسيناريوهات فإن السياسة النقدية خلقت للعالم المساعدة لهذه الانعكاسات السلبية، بدءاً من عدم تمكن المصرف المركزي من ضبط ومراقبة الكلفة النقدية التي طالما طالب خبراء بضرورة الإعلان عن كميتها ومراقبتها بشكل دقيق وذلك لتأثيرها في سعر الليرة السورية. وما ساعد في تعقيد المشكلة هو سوء الإدارة النقدية وبالأخص إدارة السيولة التي كانت سبباً في خلق مشاكل كثيرة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وعلى سبيل المثال لا الحصر اعتماد شحن الفئات النقدية الكبيرة إلى المناطق المتأزمة من دون وجود رؤية لعودة نسبة كبيرة من هذه النقود إلى الخزائن، فالقاطنون في المناطق المتأزمة لا يدفعون ما يستحق عليهم من بدل خدمات للدولة كفاوتير المياه والهاتف والكهرباء والضرائب وغيرها. فإين الكلفة النقدية التي تم شحنها إلى هذه المناطق وما مصيرها وما انعكاسات وجودها خارج نطاق الرقابة المصرفية؟ وبالتالي ألم يسهل إجراء شحن الفئات الكبيرة من العملة السورية شحنها إلى خارج القطر؟ رافق ذلك معاناة الاقتصاد السوري من تباطؤ في حركته الاقتصادية وشهد في الوقت نفسه ارتفاعات متكررة في المستوى العام للأسعار وانخفاض في حجم الطلب الكلي وتدهور في الإنتاجية أي هناك حالة ركود تضخم، كل هذا يقودنا لطرح الأسئلة السابقة. مع لفت النظر إلى أنه تم مؤخراً استخدام الكلفة النقدية للتأثير في سعر الصرف لليرة السورية. وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال آخر وهو لماذا لم يتم استخدام أداة التأثير في الكلفة النقدية المتداولة منذ بداية التدهور النقدي في البلدا؟ رغم الإشارة إلى ضرورة استخدامها بأكثر من مكان وأكثر من وسيلة. وأيضاً فمن مؤشرات سوء الإدارة النقدية هو الانقياد إلى اعتماد نظام سعر الصرف المرن ونظام سعر الصرف الثابت، إذ قام المصرف المركزي ضمن هذا النظام بالتدخل في سوق العملات الأجنبية بيعاً وشراءً وذلك بهدف التأثير في أسعار صرف العملة واستبعاد دور المصارف واعتماد مؤسسات صرافة. ورغم الضخ المستمر إلا أنه لم يتمكن من لجم ارتفاع سعر الصرف ولم يتمكن من مساعدة الحكومة على لجم الأسعار.

وهذه الإجراءات أتت إلى إضعاف دور المصرف المركزي في تنظيم وتوجيه الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإلى إضعاف دوره في المحافظة على استقرار العملة المحلية ودوره في مكافحة التضخم والبطالة. اعتقد أن تصحيح هذه الأمور يلزمه من ثمانية أشهر إلى سنة، يتم خلالها اتخاذ إجراءات من شأنها المحافظة على سعر صرف متوازن ومقبول يرافق ذلك تشريعات وقوانين مساعدة على دعم السياسة النقدية. ويتزامن مع وضع سياسات اقتصادية داعمة لسعر الصرف. وكل هذا يلزمه مجلس نقد وتسليف يضم خبراء مصرفية مشهودوا لها، ويخلق لها إطار تعاون مع المجلس الاستشاري بحيث يتعاون المجلسان على خلق تعاون وتناغم بين السياسة النقدية وقرارات مجلس النقد والتسليف وبين قرارات وسياسات وزارة الاقتصاد ووزارات أخرى. نتمنى التوفيق لحاكم مصرف سورية المركزي وأميناتها بالتوفيق للمجلس الاستشاري.

## تهريب الدقيق التمويني مستمر ضبط ٢٤ طناً بدمشق وريفها

عبد الهادي شباط



### استعادة ٥٠ طناً من المخازن لم تستخدمها

بحق مفندي تهريب الدقيق التمويني بينما تصل الغرامة المالية إلى مليون ليرة وذلك بغض النظر عن الكمية المهربة سواء كانت كيساً أو طناً أو أكثر أو أقل من ذلك. كما بين أن ذلك يتوافق أيضاً بجملة من الإجراءات الإدارية لتقوم بها الوزارة أولها مصادرة الكميات المضبوطة وإعادةها إلى المطاحن المختصة والقيام بحجز الشاحنة الناقلة وإغلاق المستودع المعني بالواقعة إضافة إلى إحالة المهربين موجوداً إلى القضاء لكون هذه العملية تصنف على أنها جريمة تهريب. وهنا نرى أن هذه العملية بحاجة لضبط ورقابة باليات أكثر جدوى لأن المؤشرات تدل على أن حجم تهريب المادة أكبر مما يتم ضبطه من عناصر حماية المستهلك علماً أن «الوطن» ستتابع هذا الملف.

الأساسية لتهريب الدقيق التمويني هي الفارق السعري بين سعر المادة مدعومة من الدولة وسعرها في السوق السوداء حيث يصل سعر ١ كغ إلى ٢٤٠ والمضبوطة ٥-٤ أطنان منذ بداية العام الحالي ولدى الاستفسار عن انخفاض كميات الدقيق المصادرة في دمشق أوضح لنا بعض العاملين في المديرية أن معظم عمليات تهريب الدقيق تتم في ريف دمشق وذلك لعدة أسباب أهمها وجود معتمدين لتوزيع الطحين يستخدمون سيارات خاصة بينما في دمشق تتم عملية التوزيع للدقيق على المخازن مباشرة من المطاحن من دون أن يكون هناك معتمدون لتنفيذ هذه العملية. وهذا اعتبره مصدر في التجارة الداخلية بريف دمشق مجرد أقاويل ولا يستند للدليل وأن المديرية جاهزة للتعامل مع أي حالة تهريب وضبطها ومصادرتها ومعاقبة مفنديها.

وللخروج من رمي الكرة كلاً في ملعب الآخر اتصلت «الوطن» بمعاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب الذي أكد أن الأسباب

## ضبط مستودع بحمأة فيه آلاف الأطنان من المواد الإغائية

محمد أحمد خبازي

غير مرة قلنا: إن المواد الإغائية المخصصة للوافدين والمهجرين والفقراء في محافظة حمأة، تباع على الأرصفة وقارعة الطرقات وفي العديد من المحال التجارية، ولم يكثر أحد !!. وغير مرة قلنا: - إن المواد الإغائية أمست اليوم من أهم المواد التي صارت لها مافيات تتاجر بها، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع بعض المتنفذين وأصحاب القرار في الهلال الأحمر، لم يصدقنا أحد!!.

ترى هل سيكثر من رمي الصفاة أحد ما من الجهات المعنية والمسؤولة في العاصمة والمحافظات، بعدما ضبط المحافظ شخصياً خلال عطلة الوطن، مستودعاً ضخماً فيه آلاف الأطنان من المواد الإغائية التي كان يجب على المعنيين توزيعها على

محمود الصالح

ساد اعتقاد لدى الناس أن هناك إمكانية لعودة الأسعار عن جنونها الذي أصيب به خلال شهر رمضان وأيام العيد. لكن هذا الاعتقاد لم يكن في محله لأن الأسعار واصلت ارتفاعها في كثير من المواد وخاصة الخضار والفواكه رغم ثروة موسم الإنتاج فجدج أن أسعار الخبز الكمييات التي تم التعاقد عليها بهذا السعر إلى البلاد بهذه السرعة؟ وإذا كانت الأمور كذلك: لماذا لم تنخفض الأسعار بعد عودة سعر صرف الدولار إلى أكثر من ٢٥٪/ والنطق في ذلك أن تعود الأسعار إلى ٧٥٪/ مما وصلت إليه. هذه تساؤلات المواطن السوري الذي أصبح يجد صعوبة في توفير قوت أطفاله بالحد الأدنى. وفي وقت يزداد تغول التجار والمستوردين على حساب الشعب. وكل ذلك على شماعة الأزمة. السوم هناك صمت غير مفهوم مؤسسات الرقابة على الأسعار!! لكل يبتظر ما سيقوله وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وما

### السوق تنتظر وزير التموين

## دخاخي: لن تستقر الأسعار إلا في توالي الدولة جميع عمليات الاستيراد



استخذة اللجنة الاقتصادية من قرارات من شأنها تخفيف أعباء الأزمة عن المواطنين.. رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخي وفي تصريح له «الوطن» قال: لن تستقر الأسعار إلا إذا تولت الدولة عمليات الاستيراد بشكل كامل ولل مواد الأساسية مثل السكر والرز والزيوت والسمنة وغيرها. لأن الكلل يضع السبب على ارتفاع أسعار الصرف. ويجب أن يتم وضع سعر صرف للمواد الأساسية المستوردة بعيداً عن أسعار الصرف غير المستقرة بحيث يتم ضبط الأسعار واستقرارها كما هو حال سعر الخبز. وعن دور الجمعية قال: نحن ننتظر لقاء وزير التموين لتعرف على خطته في مجال ضبط الأسعار ولنتعاون مع المؤسسات المعنية في توفير أقصى حماية ممكنة للمستهلك الذي كان الله في عونه لم يعد قادراً على تحمل هذه الأسعار تقريبا لم يجد المستهلك أثر ذلك وهي أسعار غير منطقية رغم وجود آثار كبيرة لارتفاع أسعار المحروقات التي تسببت في ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات.

إشكالية المصارف في عدم حضور أي مزيد وعدم إبداء أي من الحاجز والدائن رغبتة بشراء العقار، فإنه ووفق أحكام قانون الأصول يقوم رئيس التنفيذ بتحديد موعد بيع جديد مع إقصاء العشر لو تم اعتبار أن المزداد الذي تم بجلسته هو مزاد أول، وحيث إن هذا غير واضح بالنص، فقد تم إلغاء إقصاء العشر.

جاءت إجابة اللجنة بأنه لا وجه قانونياً لإقصاء العشر لكون القانون ١٩ لعام ٢٠١٤ لم ينص على ذلك بالإضافة إلى أن قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد رقم ١ لعام ٢٠١٦ لم يأت على ذكر ذلك خلافاً للنص القديم.

كما اشكت المصارف من عدم قيام رئيس التنفيذ عند وضع اليد على العقار بتحديد ساعة وتاريخ محدد فيتم التأخير ريثما يتم اتفاق الخبراء لتحديد موعد مع مأمور التنفيذ لإجراء معاملة وضع اليد، وجاء رد اللجنة بضرورة قيام رئيس التنفيذ عند وضع اليد على العقار

ارتأت اللجنة عدم إمكانية معالجة الصعوبة المذكورة لحين استقرار هذه المناطق وعودة الأمن إليها ليتسنى وضع اليد وتقدير القيمة.

أما عن وجود عدد كبير من الضمانات العقارية وبعض الضمانات العينية كالسيارات المرهونة لصلحة المصرف تقع في مناطق غير آمنة يصعب التنفيذ عليها أو وضع اليد عليها، وعدم إجابة البنك لوضع اليد على العقارات المرهونة على ضوء وثائق الملف التنفيذي، فقد تم التأكيد من رئيس اللجنة على ضرورة تطبيق الأحكام القانونية المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد لكونها قواعد أمرة مع الإشارة إلى أن السلطة الإدارية لجهة المناط بها تحديد المناطق إذا ما كانت أمته أم غير أمته وعدم حصر التنفيذ على الضمانة موضوع سند الرهن وإمكانية التنفيذ على باقي أموال المدين تتبع المدين وذلك بمقدار المديونية المترتبة على العميل، وبالنسبة إلى

محمد راكان مصطفي

اشكت المصارف العامة والخاصة من مشكلة إغلاق بعض دوائر التنفيذ في المناطق الساخنة وإتابة دوائر تنفيذ أخرى لتسجيل الأضابير مما لا يفيد المصرف في الإجراءات التنفيذية المتقدمة كقائمة شروط البيع ووضع اليد على العقار. إضافة إلى مشكلة نقل بعض دوائر التنفيذ من مناطق ساخنة إلى مناطق آمنة من دون نقل الملفات ما أدى إلى عرقلة متابعة الإجراءات القانونية بهذه الملفات، وأمام هذه المشكلة رأت اللجنة المشكلة بقرار وزير العدل رقم ٤/٣٨٥، المشكلة لضمان المتطلبات اللازمة لقيام المصارف بالدور المناط بها في متابعة تحصيل وتسوية الديون المتعثرة لديها وفق الأصول القانونية، أن هذه الصعوبة من الصعوبات العامة التي تواجه جميع الجهات نتيجة الأزمة الراهنة التي يمر بها القطر، وعليه

### ٢٥ كيلو غرام ذهب تشحن أسبوعياً للقامشلي بورصة دمشق تشهد انخفاضاً بانتظار نتائج الإفصاحات نصف السنوية

علي محمود سليمان

سجل الذهب ارتفاعاً بسيطاً بمقدار مئة ليرة سورية عن نهاية الأسبوع الماضي مسجلاً ١٨٣٠٠ ليرة سورية لغرام الذهب من عيار ٢١/١ على حين سجل غرام الذهب من عيار ١٨/١ سعراً ١٥٦٨٦٦ ليرة سورية. وفي تصريح خاص له الوطن، بين نقيب الصاعغة غسان جزماتي أن سبب الارتفاع يعود للارتفاع العالمي للأونصة الذهبية التي سجلت يوم أمس ١٣٣٩ دولاراً، ووفق البيانات العالمية فقد صعد الذهب في تعاملات الأسواق العالمية مساء يوم الجمعة متأثراً بالأخبار الواردة عن محاولة انقلاب في تركيا، ما حدا بالمستثمرين للتوجه إلى شراء الذهب لكونه الملاذ الآمن للأموالهم. وفي السياق المحلي أوضح جزماتي أن الأسواق شهدت تحسناً في حركة البيع لفترة ما بعد عيد الفطر، حيث تقوم جمعية الصاعغة بدمغ نحو ٢ كيلو غرام من الذهب يومياً، موضحاً أن التسعير يتم وفق نشرة أسعار مصرف سورية المركزي وهو ٤٧٠ ليرة سورية، ولقت جزماتي إلى أن حركة النقل وشحن الذهب إلى المنطقة الشرقية تشهد تحسناً ملحوظاً بعد مضي فترة على الانفاق مع مصرف سورية المركزي على إشراف جمعية الصاعغة بدمشق على الكشف والدمغ لكل المصاغ الذهبية التي يتم شحنها إلى القامشلي، حيث يتم شحن ما لا يقل عن ٢٥ كيلو غراماً من الذهب أسبوعياً، وهو المعدل الوسطي الذي سجل منذ بدء الاتفاق.

وأشار نقيب الصاعغة إلى عدم تسجيل أي حالات تلاعب بالأسعار أو غش كبيرة منذ بدء العمل بالتسعير وفق نشرة أسعار مصرف سورية المركزي لكون هذا الاتفاق ساهم بشكل كبير في ضبط الأسواق وتثبيت الأسعار ومنع التلاعب بها، حيث إن سعر صرف الدولار اليومي المغن من المصرف المركزي معروف ومتاح للجميع ولا يمكن لأحد التلاعب به.

وفي سياق آخر فقد سجلت بورصة دمشق انخفاضاً في مؤشرها بمعدل ٧ نقاط للأسبوع الثاني من شهر تموز الحالي، على حجم تداول ٣٠٥,٥٤٧ ألف سهم، على حين بلغت قيمة التداول نحو ٤٦ مليون ليرة سورية موزعة على ١٩٠ صفقة ضمن ٤ جلسات، وسجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية انخفاضاً متوقفاً عند ١,٤٥٤ نقطة، لتكون نسبة التغير -٧,٥٢، وتصل نسبة التغير إلى -٠,٥١٪.

وقد أوضح مدير الدراسات والإعلام في سوق دمشق للأوراق المالية أسامة حسن بتصريح خاص له «الوطن» أنه لا يوجد أسباب مباشرة للانخفاض لكون حجم وقيم التداول يعتبر جيداً، ولكن انتظار الإفصاحات النصف السنوي يلعب دوراً في مباشر في الانخفاض، موضحاً أنه لا يوجد أي تأثير لوجود شاغر في منصب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية وذلك بعد تعيين المدير السابق الدكتور مأمون حمدان في منصب وزير المالية، مشيراً إلى أن البورصة تقوم على أنظمة وقوانين تحكم عملها في ظل وجود مجلس إدارة يقوم عمليات السوق، وهي لا تتوقف على وجود المدير، فالبورصة هي مكان يجمع البائعين والمشتريين وفق قواعد عمل تنظم عملية التداول وهي لا تتوقف على وجود أي مدير بشكل مباشر، ولقت مدير الدراسات إلى أن الأسبوع الثاني شهد هذا الانخفاض بعد عطلة عيد الفطر لكون الأسبوع الأول في تموز شهد عقد جلستين فقط، ولذلك فإن شبيهة المستثمرين للتداول لم ترتفع بعد العطلة، بالإضافة إلى ترقب نتائج الإفصاحات نصف السنوية للشركات المدرجة في بورصة دمشق، والتي تمتلك هذه الشركات فترة شهر تقريباً حتى تاريخ ٤ آب القادم لتزويد السوق بنتائج الإفصاحات حسب نظام الإفصاح.